



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)

جعفر عثمان الشريف عبد العزيز

كلية العلوم والدراسات الإنسانية - جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم. وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها وفرضياتها. وقد أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك خدمة المجتمع المحلي. ومن أبرز توصيات الدراسة أن تقوم الدولة بتحفيز الشركات الصناعية التي تفصح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية مثل إعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.

ABSTRACT:

This study aimed at exploring the commitment of industrial companies in Khartoum State to disclose their social responsibility cost. A Questionnaire was used to collect the study data in order to achieve its objectives and hypotheses. The study showed that the industrial companies in the Khartoum State are committed to disclose their social responsibility cost in the field of the environment, as well as the services of the local community. The study calls for the state to reward the industrial companies that disclose their social responsibility cost through granting them tax exemption and other facilities in reward for their social contribution.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي ، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية الاجتماعية.

المقدمة:

شهدت نظرية المحاسبة تطورات كبيرة ومرت بمراحل متعددة، بسبب التطور الهائل في الحياة الاقتصادية بشكل عام ونتيجة لهذه التطورات ظهرت العديد من الأفكار المحاسبية باعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية وغير منفصل عنها ويتكيف معها باستمرار لمواجهة التغيرات التي تحدث بين الحين والآخر.

وتعتبر المحاسبة الاجتماعية "Social Accounting" أحدث مراحل التطور المحاسبي ، وتمثل خروجاً عن الأدوار التقليدية للمحاسبة والمتمثلة في تحقيق الأرباح (المدخل الاقتصادي)، حيث ازداد الوعي لدى المجتمع وأصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنشآت دون تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وقد أصبحت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت ذات اهتمام عالمي ، وهناك منظمات رائدة على مستوى العالم ما زالت تقدم مبادرات تتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث اطلقت منظمة الأمم المتحدة الميثاق العالمي " Global compact " في العام 1999م بهدف

تشجيع قطاع الأعمال على تبني مبادئ في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة، كما تم إطلاق عدد من المبادرات العالمية الأخرى الهادفة الى تشجيع المنشآت ومطالبتها بالقيام بمسؤولياتها البيئية. (Panapanaan.Simmons, 2003 and Becker).

إن اشتداد المنافسة بين المنشآت ووجود جمعيات حماية المستهلك، واتحادات العمال والتشريعات الحكومية التي تدعو الى تحمل المنشآت لمسؤولياتها الاجتماعية كل ذلك جعلها تقطع شوطاً كبيراً على صعيد الدراسات والممارسات ، عليه فإن التقرير عن الأداء الاجتماعي للمنشآت يعتبر بمثابة وفاء تلك المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية. وفي الآونة الأخيرة برز اتجاه قوي يلزم المنشآت بالقيام بمسؤولياتها الاجتماعية جنباً الى جنب مع مسؤولياتها الخاصة (المالية) لأصحابها، ويتطلب هذا الأمر تطوير النظرة نحو المنشآت الى كونها كائن اجتماعي بجانب كونها كائن اقتصادي (سلامة , 1999).

تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية ، وهل تقبل هذه الشركات الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء المفروضة عليها بالزام قانوني ، أو تلك التي ترتبط بمصالحها الذاتية على أساس أن عدم الوفاء بهذه المسؤوليات قد يهدد بقاءها واستمرارها. **مشكلة الدراسة:**

حثت القوانين والتشريعات المحلية والاقليمية والدولية المنشآت على ضرورة الاهتمام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية ومنها قانون حماية البيئة السوداني لسنة 2001م ، حيث نص القانون في المادة (19) الفقرة (1) على أنه " يجب على كل شخص سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً الإبلاغ عن المخاطر التي تهدد البيئة والمخالفات لأحكام هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى المتعلقة بصحة وحماية البيئة"، بالتالي يجب أن يكون هناك اهتمام من قبل الشركات الصناعية في السودان سواء كانت قطاع عام أو مختلط أو خاص بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية. عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

" ما مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية؟".

ومن السؤال الرئيسي يتفرع السؤالين التاليين:

1- ما مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة؟

2- ما مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بخدمة المجتمع المحلي؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة للمساهمة في أدبيات الموضوع وإثراء المكتبة السودانية التي تعاني من ندرة البحوث والدراسات في مجال الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية ، وتستمد الدراسة أهميتها من مواكبتها للجهود المبذولة عالمياً في تحقيق التنمية الاجتماعية ، وكذلك المكانة التي يشغلها الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص. ويأمل الباحث أن تكون الدراسة لبنة مهمة في مجال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ، ومساهمة في سد الفجوة في أدبيات الموضوع كونها تعالج موضوعاً يتعلق بالتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ، وأن تساهم مع الجهات

المعنية مثل سوق الخرطوم للأوراق المالية ومجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وديوان الضرائب في إيجاد معايير وإرشادات منظمة وملزمة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الآتي:

1- التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية التي تتعلق بحماية البيئة.

2- التعرف على مدى اهتمام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المحاسبة الاجتماعية التي تتعلق بخدمة المجتمع المحلي.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها فقد تمت صياغة فرضياتها على النحو التالي:

1- تلتزم الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة.

2- تلتزم الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي .

منهجية الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية والذي يعرف اختصاراً ببرنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية. واتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الميداني بالاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والدراسات السابقة في الجانب النظري.

الدراسات السابقة:

دراسة : خشارمة (2008م) :

هدفت الدراسة الى تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية والمدرجة في بورصة عمان للعام 2007م ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب مؤشر الإفصاح في التقارير السنوية لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وعلاقته بسمات أو صفات الشركة مثل حجم اصول الشركة، ونسبة المديونية والعائد على السهم من الأرباح الصافية السنوية. وخلصت الدراسة الى أن الشركات التي تتميز بحجم أصول كبير ونسبة مديونية منخفضة وعائد مرتفع لأرباح السهم الواحد تتمتع بمستوى إفصاح أعلى من غيرها من الشركات الأردنية الأخرى.

دراسة : اللولو (2009م) :

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها ، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة

أن إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع وتفصح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة ، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام . ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها ، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمرين ، وكذلك الاهتمام بالتشريعات البيئية والتي يجب أن يكون لها القدرة على المساءلة والرقابة على أداء الشركات .

دراسة : الفحماء (2012م) :

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان في جمع بيانات الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الشركات المساهمة العامة الكويتية ملتزمة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بكافة وسائل الإفصاح المتاحة وذلك في مجالات حماية البيئة والانشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي وحماية المستهلك . كما أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في الإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة الكويتية عن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

دراسة (Abu- baker , 2000) :

هدفت الدراسة الى التعرف على الجوانب الأساسية للكشف عن الممارسات الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية ، وكذلك التحقق من العلاقة الاجتماعية للشركات والكشف عن التجمعات الصناعية . وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج لعل أبرزها أن التقارير المقدمة من الشركات تقدم معلومات حول بعض الجوانب الاجتماعية بالإضافة الى الجوانب الاقتصادية للأداء المنوط بالشركة . ومن توصيات الدراسة أن تهتم الشركات بالممارسات الاجتماعية والإفصاح عنها بجانب المجال الاقتصادي البحث (المعاملات المالية) ، وأيضاً أن تقوم الشركات بمراجعة توصيات لجنة التنمية المستدامة فيما يخص المسؤوليات الاجتماعية .

دراسة (Christopher and Bebbington , 2002) :

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهمية محاسبة البيئة في إطار عرض التجربة الفرنسية في هذا المجال ، وأوضحت الدراسة أن المحاسبة عن الأداء البيئي هي نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمنشأة تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات ، كما عرضت الدراسة نموذجاً للقائمة البيئية عن تلوث المياه . وأهم نتيجة من وجهة نظر الباحث توصلت اليها الدراسة هي أن بعض المنشآت الفرنسية قامت بإعداد نموذج للقائمة البيئية وفقاً لمتطلبات وزارة البيئة الفرنسية للحد من التلوث ، والإفصاح عن أداء المنشآت في هذا المجال .

دراسة (Khan , Muttakin and Siddiqui , 2013) :

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في بنغلاديش مثل الملكية الإدارية (إدارة الملاك للشركة) والملكية العامة ، والملكية الأجنبية ، وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ، ووجود لجنة للمراجعة . ومن نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية للملكية الإدارية مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، في حين أن هناك علاقة ايجابية هامة لكل من الملكية العامة والملكية الأجنبية وعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ووجود لجنة للمراجعة مع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، كما لا يوجد أي تأثير لازدواجية الدور الذي يقوم به الرئيس التنفيذي للشركة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

دراسة (Lu and Abeysekera , 2014) :

هدفت الدراسة الى بيان تأثير كل من أصحاب المصلحة وبعض خصائص الشركات على ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم الصيني للعام 2008م وذلك باستخدام مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية . وخلصت الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركات وكل من حجم الشركة والربحية ونوع الصناعة ، في حين أن دور أصحاب المصلحة في التأثير على إفصاح الشركات الصينية عن المسؤولية الاجتماعية

والبيئية كان ضعيفاً ومختلفاً ، فدور المساهمين كان مؤثراً بشكل كبير في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، أما تأثير الدائنين فكان واضحاً ولكنه أقل من تأثير المساهمين في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرق بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

بالنظر الى الدراسات السابقة نجد أن معظمها ركز على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة، بينما تركز دراسة الباحث على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يخص حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي ، فضلاً على أن دراسة الباحث تم تطبيقها في بيئة تختلف عن بيئة الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة

1- الإفصاح المحاسبي:

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يقصد بالإفصاح في اللغة الكشف عن الشيء ، أما محاسبياً فيقصد به " أن تظهر التقارير المالية للمنشأة جميع المعلومات والحقائق المالية وذلك باتباع سياسة الوضوح والشفافية ، لمساعدة متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة " . (الخيال ، 2009) ، كما تم تعريفه بأنه " تقديم المعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح لمساعدتهم على اتخاذ القرارات " ، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (لطيف وآخرون، 2007).

ويرى الباحث ان الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة والمحاسبين ، أو بين مراجعي الحسابات الخارجيين من جهة ومستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.

أنواع الإفصاح المحاسبي: (لطيف وآخرون، 2007).

1- الإفصاح الكامل : ويشير الى مدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية ، بل يمتد الى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل : ويهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي : ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرارات ، وكذلك يتوقف على الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم : وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها ، إذ ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين ، وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

مما سبق يخلص الباحث الى أن الإفصاح المحاسبي يهدف الى توفير وإيصال البيانات الى مختلف الفئات المستفيدة لاتخاذ القرارات ، كما أن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقتضي توفير عناصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً الملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل ، وذلك بجعل تلك القوائم ذات قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم (مطر ، 2000).

كما أن هناك مجموعة من النقاط والتي يجب مراعاتها عند دراسة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات وهي:
أ- تأثير البيانات المفصح عنها على مصالح الشركة التنافسية إذا تجاوزت حدوداً معينة .
ب- قد يؤدي الإفصاح عن نواقص أو عيوب في نظام الرقابة الداخلية في الشركة الى فقدان الثقة فيها مما يلحق الضرر بأصحابها.

ج- قد يؤدي عرض التفاصيل غير الضرورية الى التشويش والإرباك ، أي أن الإفصاح عن البيانات لابد وأن يتناسب مع حاجة الجهات المستفيدة منه.

2 - الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تم تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه " الطريقة التي بموجبها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية " (حماد ، 2000).

أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية:

حظيت اساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية تشجيعاً من المنظمات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي ، لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات. وهناك طريقتان للإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية وهما: (عبد المجيد ، 2006)

1- طريقة الفصل أو الاستقلالية : وفقاً لهذه الطريقة فإن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعتبر فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة ، وتقوم هذه الطريقة على الفصل بين التقارير المالية ، والتقارير المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، ويمكن تبويب الصور التي تمثل هذه الطريقة في الآتي: (عبد المجيد، 2006):

أ-التقارير الوصفية: ويمتاز هذا النوع من التقارير بالبساطة وسهولة الإعداد ، حيث يتضمن سرداً وصفيّاً للأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية ، ويعاب عليه أنه لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.

ب-التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع: ويرى رواد هذه الطريقة ضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري ، وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية مما يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الوحدة لمسؤولياتها تجاه المجتمع ، وتتميز هذه التقارير بإمكانية تحديد إجمالي تكلفة الآثار المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك إمكانية إجراء مقارنات بين الوحدات التي تعمل في نفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.

ج- التقارير التي تفصح عن التكاليف المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية فقط: وتعتبر هذه المجموعة من التقارير أكثر تحليلاً من سابقتها للأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية ، وتتميز بأنها توفر صورة كاملة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك تحديد صافي الفائض والعجز لهذه البنود نتيجة المقارنة بين مجموع تكاليف تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها الوحدة للمجتمع نتيجة أنشطتها.

2- طريقة الدمج: وفقاً لهذه الطريقة تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة المالية ، وتتطلب هذه الطريقة تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً الى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها . وتقوم هذه الطريقة بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية في تقرير واحد، بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر بهذه البنود جزءاً من المعلومات المالية (خلف، 2009).

العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدد من العوامل والاعتبارات المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تحمل الوحدات الاقتصادية تكاليف إضافية لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات الى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح ، وتتمثل العوامل الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية في الآتي:

أ- حجم الوحدة الاقتصادية: إن الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات المتوسطة والصغيرة الحجم ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها:

1- إن الوحدات الاقتصادية الكبيرة يكون تأثيرها أكثر وضوحاً في المجتمع من حيث عدد العاملين فيها ونوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها وحجم تأثيرها في البيئة.

2- ضغط وسائل الاعلام والمجتمع بصورة عامة يتجه نحو الوحدات الاقتصادية الكبيرة ويتطلب منها ذلك إفصاح موسع أكبر من الوحدات الصغيرة الحجم (Tagesson and other ,1999).

3- إن الوحدات الاقتصادية الكبيرة يمكن أن تتحمل التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية طوعياً ، وتستطيع أن تستخدم الأفراد المؤهلين للقيام بذلك (Taha,2010).

4- تحاول الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم المحافظة على صورتها ، أو لكي تمنع التدخل الحكومي.

ويرى الباحث أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أي كلما كان حجم الوحدة الاقتصادية كبيراً كلما كان إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية أوسع.

ب- طبيعة الصناعة: تؤثر طبيعة الصناعة التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية على درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، فالوحدات التي تعمل في مجال النفط والمنتجات الكيماوية والصناعات الاستخراجية والاتصالات تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات التي تعمل في المجالات الأخرى (Tagesson and other ,1999).

ج- أرباح الوحدة الاقتصادية: هناك علاقة بين أرباح الوحدة الاقتصادية ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث يشير (Tagesson and other, 1999). الى أن الإدارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الأرباح ستكون لديها المعرفة والفهم الكافي حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وأثار ذلك على أرباح الوحدة الاقتصادية ، فكلما ازدادت أرباح الوحدة ازداد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث أن الوحدات ذات الأرباح الجيدة تستطيع أن تتحمل تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

د- الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات: إن الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية المحلية ذلك للآتي: (Belkaoui, 2001).

1- عندما تحتاج هذه الوحدات الى زيادة في رأسمالها فإن الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية يعتبر أحد الوسائل التي تستخدم لجذب عدد كبير من المستثمرين وبأقل تكلفة.

2- لان الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تكون أسهمها مدرجة في أكثر من سوق مالي بالتالي فإن عدد المساهمين فيها كبير وإرضاء هؤلاء المساهمين فهي تحتاج الى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ه- عمر الوحدات الاقتصادية: أوضح (Chio, 1999) أن هناك علاقة إيجابية بين عمر الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث كلما ازدادت نشاطاتها الاجتماعية ازدادت خبرتها فيها.

و- ملكية الوحدة الاقتصادية: إن الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة تفصح عن المعلومات الاجتماعية بنسبة أكبر من الوحدات المملوكة للقطاع الخاص وذلك للأسباب التالية : (Tagesson, 1999).

1- الوحدات المملوكة للدولة تسعى لان تكون نموذجاً جيداً يحتذى به من قبل الوحدات الأخرى.
2- إن الضغط على وحدات القطاع العام من قبل الدولة ووسائل الإعلام أكثر من الوحدات المملوكة للقطاع الخاص.
3- في بعض الدول يفرض القانون على الوحدات المملوكة للدولة أن تتمتع بدرجة عالية من الشفافية ، الامر الذي يتيح لأي مواطن الاطلاع على سجلاتها .

2-عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي:

قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ، ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية (الشيرازي، 1990). كما أشار (Chio, 1999) الى أنه على المراجعين الخارجيين أن يحثوا عملائهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وبما أن شركات المراجعة الكبرى غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها ، فهي بالتالي تمتلك تأثيراً كبيراً عليهم ويجب عليها حثهم على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

3-عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي:

يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيراً واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على مخلفات الوحدات الاقتصادية غير المرغوبة وبالتالي تحفيز المجتمع لمطالبة الوحدات أن تخفف من أثارها السلبية وأن تلعب دوراً اجتماعياً أكبر .

4-عوامل أخرى:

وتتمثل في ضغط الأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية ومدى استعداد الوحدات وامتلاكها للكوادر المؤهلة التي تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها:

1- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

ويتضمن أهم الأنشطة التي من شأنها المحافظة على البيئة، ومنع التدهور البيئي ، كالاقتصاد في استخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة ، والسعي لاكتشاف مصادر جديدة لتعويض المواد الأولية والطاقة ، وتخفيض ما يسبب تلوث الماء والهواء والتربة والتخلص من المخلفات بطريقة من شأنها أن تقلل من التلوث . (الفضل وآخرون ، 2002).

2- مجالات المساهمة العامة :

وتتضمن الأنشطة التي من شأنها أن تحقق الرفاه لإفراد المجتمع ، وتشارك الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية مثل (خلق فرص عمل ، دعم البرامج العلمية والثقافية والرياضية ، توفير الخدمات الصحية ، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية) . (الحكيم ، 2012).

3- مجال الموارد البشرية (العاملین) :

ويتضمن الأنشطة التي من شأنها تلبية متطلبات العاملين بالمنشأة بهدف تحسين أحوالهم بشكل عام ، والتي تمثل مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية مثل (توفير اجور مناسبة ، تحقيق فرص متساوية للتقدم ، توفير البرامج التدريبية اللازمة لإكساب المهارات ، توفير بيئة عمل صحية ، وضع نظام للتأمين والحوافز) . (عارف ، 2012).

4- حماية المستهلك:

يتضمن هذا المجال كل ما من شأنه زيادة الأرباح ، وزيادة القدرة التنافسية للمنشأة وتحسين العلاقة مع العملاء والمحافظة على رضاهم مثل (الصدق والأمانة في الإعلان والترويج لمنتجات الشركة ، كتابة تواريخ الإنتاج والصلاحية ، التعريف بمخاطر الاستخدام، الشفافية وعدم الغش في التعامل مع العملاء ، والرد على شكاوى العملاء) . (العشماوي ، 2012).

محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة في مراحل التطور الفكري للمحاسبة ، ونشأت نتيجة الزيادة المضطردة في حجم الشركات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ، مما أدى الى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية المختلفة ذات المضامين الاجتماعية. (حماد ، 2000). وتم تعريفها بأنها " فرع من فروع المحاسبة يهدف الى تحديد نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي من منظور اجتماعي باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع، وترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد البعد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات " (مطر ، 2000).

أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية يضمن لها دعم جميع أفراد المجتمع من حيث الاعتراف بوجودها ، والمساهمة في إنجاح أهدافها ، وأيضاً من ضمن الفوائد التي تجنيها الشركات ذات الممارسات للمسؤولية الاجتماعية "تقليص تكاليف التشغيل ، تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات، زيادة المبيعات ، اخلاص العملاء ، وزيادة الإنتاجية والنوعية " (Hohnen, 2007).

وأشار الحسيني (2003) الى أن أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الآتي:

أ- تحديد وقياس صافى المساهمة الاجتماعية للمنظمة: بحيث لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة ، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف الخارجية (الاجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع ، وينبع هذا الدور

من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

ب- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة: وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجيتها المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ، ومع طموح المنظمة بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى ، ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي.

ج- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة ولها تأثير اجتماعي: مثل تعليم وصحة العاملين ، تلوث البيئة، استهلاك الموارد، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. ويرى الباحث أن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة ، فهي تتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، كما تتغير أيضاً تبعاً لتغير القيم والمواقف في المجتمع ، وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محوراً للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً ، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة.

رابعا :الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمحاسبين العاملين بالشركات الصناعية في ولاية الخرطوم ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم. وقام الباحث بتوزيع عدد (79) استبانة وتم استرجاع (65) استبانة بنسبة 82% من الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة. وتتكون الاستبانة من (14) سؤال ، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي تتدرج الإجابة عليه من درجة واحدة أمام الإجابة (لا أوافق بشدة) الى خمس درجات أمام الإجابة (أوافق بشدة) . وتتكون الاستبانة من جزئين جزء يتعلق بالمعلومات العامة لعينة الدراسة ، والآخر يتعلق بمدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية. ولضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس المتغيرات ، قام الباحث أثناء مرحلة اعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري ، وقام بتحكيماها من مجموعة من الاساتذة الاكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدتها المحكمون. وقد تم توزيع الاستبانة على قطاعات صناعية مختلفة والتي يمكن توضيحها كما يلي:

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع الصناعة

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
21	3	الصناعات الكيماوية
29	4	الصناعات البلاستيكية
21	3	الصناعات الجلدية
29	4	صناعة المواد والمشروبات الغازية
100	14	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من واقع الاستبانة

و لاختبار مدى ثبات أداة القياس ، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cranach's Alpha) وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (65) فرد ، حيث كانت قيمة كرونباخ ألفا ككل (69%) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية، (Zikmund et al,2010).

كما استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS)، معتمداً على الاساليب الإحصائية الآتية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالآتي:

أ- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

أ- الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية : حيث تم استخراجها لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، وتم وضع وزن نسبي لتحديد الأهمية كما يلي:

جدول رقم (2): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الأهمية
أقل من 2	معدومة
2- أقل من 3	ضعيفة
3- أقل من 3.75	متوسط
3.75 أقل من 4.5	عالية
4.5 - 5	عالية جداً

المصدر : إعداد الباحث من وراقع الاستبانة

ج- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

د- اختبار (One Sample T- test) : بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

وقد قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كامل فقرات مجالات أداة الدراسة والخاصة بمدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية. كما قام الباحث بعرض نتائج استخدام بعض الاساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات التي افرزتها الاستبانة من حيث المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية ، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التي غطتها الدراسة .

تحليل بيانات الدراسة واثبات الفرضيات

1- : تحليل بيانات الدراسة :

المحور الأول: إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة:

يوضح الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة. يساوى (3.54) بأهمية نسبية متوسطة وانحراف معياري (0.9676)، ونلاحظ أن الفقرة " تفصح الشركات الصناعية عن التكاليف البيئية في الإنفاق الرأسمالي وفي قائمة الدخل السنوية" جاءت بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية عالية وبمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.7981) ، أما بالمرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة "تفصح

الشركات الصناعية عن تكاليف التحولات التي قامت بها للحفاظ على صحة البيئة" بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.4231) وأهمية نسبية متوسطة.

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف الإجراءات والبرامج والسياسات التي تتبناها للحفاظ على البيئة.	3.21	1.1532	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف التحولات التي قامت بها للحفاظ على صحة البيئة.	3.11	1.4231	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن التكاليف التي وضعتها للحد من آثار التلوث ، ومدى الالتزام بمعايير مكافحة التلوث البيئي.	3.62	0.9854	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف الموجودات البيئية ، وما يرتبط بها من مطلوبات ومخصصات	3.86	1.8974	عالي
تفصح الشركات الصناعية عن التكاليف البيئية في الإنفاق الرأسمالي وفي قائمة الدخل السنوية	3.92	1.7981	عالي
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.54	0.9676	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

المحور الثاني: إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي :

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي:

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف الإجراءات والبرامج والسياسات التي تتبناها للحفاظ على البيئة	3.40	1.2151	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف التبرعات والمساهمات التي تقدمها للمجتمع المحلي.	3.50	1.2144	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن التكاليف البيئية في الإنفاق الرأسمالي وفي قائمة الدخل السنوية.	4.12	1.2548	عالي
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف مساهمتها في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي.	3.17	1.1453	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف التمويل المقدم للمنشآت في المجتمع المحلي.	3.41	1.6923	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف الدورات التدريبية لتأهيل أبناء المجتمع المحلي.	3.16	1.5941	متوسط
تفصح الشركات الصناعية عن تكلفة الدعم المخصص للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.	2.91	1.2631	ضعيف
تفصح الشركات الصناعية عن تكلفة الموجودات البيئية وما يرتبط بها من مطلوبات ومخصصات	3.53	1.6310	متوسط

ضعيف	1.3275	2.43	تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف مبادراتها الخاصة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي.
متوسط	0.4205	3.29	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يوضح الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لمدى إفصاح الشركات الصناعية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي يساوي (3.29) بأهمية نسبية عالية وانحراف معياري (0.4205)، ونلاحظ أن الفقرة " تفصح الشركات الصناعية عن التكاليف البيئية في الإنفاق الرأسمالي وفي قائمة الدخل السنوية " جاءت بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية عالية وبمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (1.2548) ، أما بالمرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة " تفصح الشركات الصناعية عن تكاليف مبادراتها الخاصة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (1.3275) وأهمية نسبية ضعيفة.

2- إثبات فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: " تلتزم الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة " .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح عن تكاليف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة على النحو التالي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار تحليل الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
9.3251	1.68	102	0.00	3.54

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يعرض الجدول رقم (5) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً ، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00) ، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (9.3251) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1.68) ، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم ملتزمة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة ، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة اللولو (2009) حيث أشارت الى أن شركات المساهمة العامة الفلسطينية تطبق وتفصح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، ودراسة الفحاء (2012). والتي توصلت الى أن الشركات المساهمة العامة الكويتية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة.

الفرضية الثانية: تلتزم الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T- test) لدراسة التزام الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في خدمة المجتمع المحلي. على النحو التالي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي
------------	------------	--------------	---------------	---------------

Sig				
3.29	0.00	102	1.68	9.3251

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة

يعرض الجدول رقم (5) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً ، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00) ، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (9.3251) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1.68) ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم ملتزمة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في خدمة المجتمع المحلي، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة اللولو (2009). ودراسة الفحما (2012) **النتائج :**

بناءً على الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث واختبار فرضيات الدراسة فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

1. الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بمختلف قطاعاتها لها إدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، و تلتزم بتطبيقها والإفصاح عنها.
2. تفصح الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة ، وتلتزم بالتشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة.
3. تفصح الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بخدمة المجتمع المحلي باعتبار أن المجتمع المحلي يمثل بعداً هاماً من أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

1. ضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان بتطوير ارشادات ومعايير تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية
2. رفع الوعي لدى مديري الشركات بصفة عامة والشركات الصناعية بصفة خاصة بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وذلك بشكل منفصل عن بيانات المحاسبة المالية لتعزيد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
3. تبني الدولة لمواقف وممارسات ايجابية تجاه الشركات الصناعية التي تتحمل وتفصح عن المسؤولية الاجتماعية وتحفيزها بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية والإفصاح عنها.
4. زيادة اهتمام الجهات الأكاديمية من جامعات ومعاهد عليا بجانب المسؤولية الاجتماعية والعمل على تطوير برامج ومقررات التعليم الجامعي بإضافة مقرر جديد يتناول " المسؤولية الاجتماعية" وبيان كيفية الإفصاح عنها.
5. إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث على موضوع الدراسة الحالية تتناول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاعات الأخرى مثل البنوك والشركات التجارية والزراعية.

المراجع :

1. الحكيم ، منير ، (2012م) المسؤولية الاجتماعية للمصارف والمؤسسات المالية : مفهومها وأهميتها وأبعادها" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مجلد (20) (6)، ص 6-7.
2. اللولو ، محمد سالم ،(2009م) " مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

3. الحسيني ، صادق ، (2003م) " تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشأة في ضوء معايير المراجعة الدولية والأمريكية"، معهد الإدارة العامة ، مسقط ، سلطنة عمان العدد (93)، ص 21-2 .
4. الفحما، فهد راعي، (2012م) " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
5. الفضل ، مؤيد ، (2002م) نور ، عبد الناصر ، الدوغجي ، "المشاكل المحاسبية المعاصرة " ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
6. العشاوي ، محمد عبد الفتاح ، (2012م) " إطار محاسبي مقترح لدور المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء الاستراتيجي للشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية : مدخل التوازن بين العائد الاجتماعي والاقتصادي " ، أفق جديدة للدراسات التجارية ، مصر ، مجلد (2) (1، 2)، ص 49-81 .
7. الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة" مطبعة ذات السلاسل، الكويت ، 1990م
8. الخيال، توفيق، (2009م) " الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ، 105-160.
9. حماد ، طارق عبد العال ، (2000م) " التقارير المالية" ، بدون دار نشر ، عمان ، الأردن .
10. لطيف ، زيود ، حسان قيطيم ، نغم أحمد، فؤاد مكية، (2007م) " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (29) (10) ، ص179..
11. سلامة، نبيل، (1999م) "بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية"، ط 2، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد مصر .
12. عبد المجيد ، محمود(2006م) " الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة :نموذج مقترح" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 42 ، الامارات العربية المتحدة .
13. عارف ، فؤاد محمد (2012م) " قياس وتقويم المسؤولية الاجتماعية للشركات : المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر" مجلة الإدارة ، مجلد (49) (3) ، ص 20-33 .
14. مطر ، محمد مطر ، (2000م) " محاسبة المسؤولية الاجتماعية المزايا والمفاهيم ومشاكل التطبيق " ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد (114) عمان ، الأردن .
15. خلف ، لعبيبي ، هاتو(2009م) " محاسبة التلوث البيئي"، رسالة ماجستير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك .
16. خشارمة ، حسين ، (2008م) " تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية - دراسة تحليلية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .
17. Abu-Baker,Nafez," Corporate Social reporting and disclosure practice in Jordan "derasat ,Vol.27,No1.,2000.
18. Belkaoui, Ahmed Riahi," Level of Multinationality Growth opportunitiesand size As Determinates of Analyst Rating of corporate Disclosure" . American Business Review , june,2001.
19. Carrigan,M.and Altalla,A., " The Myth of the Ethical Consumer – Do Ethics Muttter in purchase Behavior"? Journal of Consumer Markiting,18(7)pp560-577.

20. Christopher, B. and Bebbington, J." The French Social pragmatic model for the development of the accounting for the environment" Research Note , the British Accounting Review. 24(3), pp. 281-290. 2002.
21. Choi, Jon –Seo, "An Investigation of The Initial voluntary Environmental Disclosures Made in Korean Semi-Annual Financial Reports, www3.bus.osaka-cu.scjp/apria98/archives/pdfs/28.pdf.
22. Hohnen, Jason" Corporate Social Responsibility : An Implementation Guide for Business , International institute for the Sustainable development , Winnipeg Manitoba, Canada R3b oy4, Edited by Potts, Jason. <http://www.iisd.org/pdf/2007>.
23. Khan, Arifur., Muttakin, Mohammed., & Siddiqui Jared" Corporate Governance and corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from an emerging Economy " Journal of business Ethics, 114 (2) pp.207-223, 2013.
24. Lu, Yingjun., Abeysekera, Indra. "Stakeholders Power, corporate characteristics , and Social environmental disclosure : evidence from China". Journal of cleaner production, . 64.26-36.2014.
25. Panapanaan, H., Simmons, C.J. and Beker-Oleson, K.L. " Achieving Marketing objectives through Social Sponsorships" Journal of marketing , 70(3), pp.154-169. 2003.
26. Ramanathan , K.V. " Toward a theory of corporate Social Accounting " , The Accounting Review. Vol. 11(13), pp. 516-528. 1997.
27. Smith , N.C. " Corporate Social Responsibility : Whether or How?" California Management Review , 45. (4) . pp. 52-76 . summer, 2003.
28. Tagesson , Torbjoran , " What Explains The extent and content of Social and environmental Disclosures on corporate" Website: Study of social and environmental Reporting in Swedish listed corporation , Corporate social Responsibility and environmental management .March , 2009.
29. Taha , Hassam , Nasr, (2010). "Corporate Social Responsibility Disclosure: An examination of framework of Determination and Consequences", Doctoral Thesis Durham University.